الشركة تدرس مشاريع عقارية داخل السعودية وخارجها

دار الأركان: السوق العقاري السعودي سيظل جذاباً .. والنمو الحقيقي ينطلق العام المقبل

قال ابرز مسؤول في شركة دار الأركان إن 2014 سيكون عام «النمو الحقيقي» للشركة بدعم من استقرار التدفقات النقدية وتنويع مصادر الدخل وإنه سيشهد إطلاق أحد المشروعات العملاقة التي وصفها بانها ستكون الأكبر على مستوى المنطقة.

وخلال مقابلة في إطار «قمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط» أوضح يوسف الشلاش رئيس مجلس إدارة الشركة أن دار الأركان تسعى لتحقيق نمو لا يقل عن عشرة في المئة العام المقبل مع استفادتها من الفرص القوية بالسوق العقاري الذي سيظل جذابا للسنوات الخمس المقبلة على الأقل حسب قوله بدعم من قوة الطلب على المساكن ونقص المعروض منها.

وقال الشلاش إن دار الأركان التي عانت من فقدان «التوازن المنطقي في التدفقات النقدية» خلال 2009-2012 بسبب الأزمة المالية العالمية حرصت على أن يكون 2013 بداية لتنويع مصادر الدخل وإعادة استثمار السيولة في العقارات المدرة للربح الأمر الذي أثر بدوره على نمو الأرباح. وخلال الأسبوع الماضي سجلت دار الأركان خامس تراجع على التوالي في الأرباح الفصلية إذ انخفض صافي الربح 17 في المئة إلى 183.3 مليون ريال.

لكن الشلاش قال خلال المقابلة التي أجريت معه في مقر الشركة بالرياض «نتوقع أن يكون 2014 عام النمو الحقيقي ونسعى ألا يقل النمو فيه عن عشرة في المئة.»

وأوضح أنه من أجل ضمان استقرار الإيرادات ستركز الشركة على أن تحقق نحو 50 في المئة من الدخل عبر بيع الوحدات السكنية والأراضي السكنية المطورة وغير المطورة ونحو 40 في المئة من مصدر ثابت وهو الوحدات السكنية والتجارية المؤجرة أما نسبة العشرة في المئة المتبقية فستكون من خلال الاستثمار في أدوات مالية تشمل الأسهم والودائع.

وبهدف تنويع مصادر الدخل تدرس الشركة مشروعين صغيرين خارج المملكة؛ احدهما في تركيا والآخر في أوروبا لكن الشلاش لم يخض في تفاصيل سوى أن مشاركة الشركة فيهما ستكون صغيرة وفي حدود خمسة إلى عشرة في المئة فقط.

وقال الشلاش إن الشركة تعتزم الإعلان بنهاية العام الجاري أو مطلع العام المقبل عن مشروع عقاري عملاق متعدد الاستخدامات باستثمارات قيمتها مليارات الريالات ووصفه بانه سيكون «من أكبر المشاريع في المنطقة وليس المملكة فقط» لكنه امتنع عن الخوض في مزيد من التفاصيل.

وأوضح أن الشركة ستمول الحصول على أرض المشروع من السيولة النقدية المتاحة لديها وستحتاج إلى نحو 1.2 مليار ريال لتنفيذ البنية التحتية لكنها لن تكون بحاجة إليها خلال 6 - 8 أشهر المقبلة.

كانت الشركة أصدرت في مايو الماضي صكوكا لأجل خمس سنوات بقيمة 450 مليون دولار في أول إصداراتها في الأسواق العالمية منذ 2010.

وأوضح الشلاش أن المركز المالي للشركة «قوي جدا» إذ تمتلك قاعدة أصول قاربت قيمتها 24 مليار ريال بنهاية يونيو وتشكل الديون الصافية منها نحو 15 في المئة وأن السيولة النقدية «الممتازة» ستمكنها من سداد إصدارين للصكوك سيحل موعد استحقاقهما في 2014 و2015.

يوسف الشلاش

سوق جذاب وطلب كبير

يرى الشلاش أن المعروض من الوحدات السكنية في المملكة اقل كثيرا من الطلب القوي الذي يدعمه النمو السكاني والتركيبة السكانية الشابة وهو ما سيخلق فرصا جيدة لشركات التطوير العقاري لاسيما في ظل ضعف المنافسة وسيجعل السوق «جذابا جدا» على الأقل خلال السنوات الخمس المقبلة.

يقول الشلاش «الأرقام الرسمية تتحدث عن احتياج السوق لمليون وربع المليون وحدة سكنية فيما بين 2010 و 2014 واعتقد ان السوق لم يعرض هذا الكم من الوحدات التي طلبت في الفترة الماضية وهذا أحدث ارتفاعا في الأسعار.»

وأضاف «لا يزال العرض اقل بكثير من الطلب ومن المتوقع خلال السنوات العشر المقبلة أن يصل الطلب إلى أربعة ملايين وحدة سكنية وهذا رقم ضخم جدا...بالنسبة للمطورين طبعا هو فرصة لكنه تحد كبير أمام البلد.»

وتعاني سوق الإسكان في المملكة من عدد من المشاكل أبرزها النقص الشديد في المعروض والزيادة المستمرة في أسعار الإيجارات والمضاربة على الأراضي غير المطورة وطول فترة الحصول على التراخيص إلى جانب عدم توافر القدرة المادية بين معظم الشرائح التي يتركز فيها الطلب. وبحسب تقديرات شركة الاستشارات سي. بي ريتشارد إيليس يعيش نحو 60 في المئة من المواطنين السعوديين الذين يقارب عددهم 20 مليونا في شقق مستأجرة.

وفي ظل القيود على الملكية لا تستطيع الشركات الأجنبية دخول القطاع العقاري السعودي في حين يصعب الحصول على التمويل سواء للمطورين أو لراغبي شراء المنازل وهو ما يؤدي لضعف المنافسة.

يقول الشلاش «المنافسة في القطاع تكاد تكون ضعيفة جدا وأتوقع أن تستمر كذلك على الأقل على مدى السنوات الخمس القادمة...الشركات المحلية غير قادرة على تلبية كامل الاحتياجات لذا أتوقع أن يظل القطاع جذابا جدا.»

وتوقع أن تستفيد الشركة من قانون الرهن العقاري الذي سيساعد على رفع القدرة الشرائية للمواطنين الأمر ما سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية.

وقال «دار الأركان في قلب هذه الصناعة؛ لذا فإن أي نمو لهذا القطاع سيكون نموا للشركة.»

مسؤول في «أرامكو»: المملكة ستصبح الرابعة عالمياً في تكرير الخام نهاية 2014

السعودية تستثمر تريليون دولار في صناعة تكرير النفط

كشف مسؤول في شركة أرامكو السعودية عن وصول السعودية إلى المرتبة الرابعة عالميا في تكرير البترول مع اكتمال الطاقة الإنتاجية للمصافي القائمة، لتكرر نحو 3.6 مليون برميل يوميا، متوقعا أن تكتمل هذه المنظومة نهاية عام 2014.

وقال المهندس عمر، المدير التنفيذي للخدمات الهندسية في شركة أرامكو، إن استثمارات السعودية في السنوات الخمس المقبلة ستصل إلى أكثر من تريليون دولار في صناعات تكرير النفط وتسويقه للمستثمرين الذين يرغبون بالمشاركة في هذه الثروة، مما يسهم في توفير المزيد من فرص العمل للشباب السعودي، وفقا لما نقلته صحيفة الاقتصادية السعودية.

وأضاف بازهير في كلمته أمس أمام المنتدى السعودي الصيني الأول لتكرير البترول، في الرياض، ان صناعة تكرير النفط أصبحت قوة دافعة للابتكار منذ اكتشاف أول بئر للنفط قبل أكثر من 150 عاما، مبينا أن هذه الصناعة لعبت دورا فعالا في تطوير عمليات وتقنيات تحفيز جديدة بدءا من طرق تقطير البترول الأولية التي تقوم على التقطير بالأنابيب لفصل مكونات النفط الخام وامتدادا بالعمليات الحديثة والأكثر تقدما والتي حققت أقصى قدر من العمليات التحويلية للنفط وإنتاج البتروكيماويات.

وقال بازهير، إن الأبحاث التي تسهم في تخفيض استهلاك البنزين بالسيارات لا تنتهي، لافتا إلى أن هناك تصاميم سيارات ونوعيات بنزين تسهم في تقليل معدلات استهلاك البنزين بنسبة 50 في المائة في السيارات الصغيرة.

من جانبه، أوضح الدكتور حامد المقرن المشرف على معهد بحوث البتروكيماويات رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر، أن قدرات معمل تكرير البترول في السعودية تصل إلى قرابة 2.1 مليون برميل يوميا، ولزيادة هذه الطاقة تقوم السعودية حاليا ببناء ثلاثة معامل تكرير جديدة، كل واحد منها قادر على تكرير 400 ألف برميل يوميا من الزيت الثقيل الخام.

وأشار إلى أن المدينة وقّعت أخيراً خمسة مشاريع مع أربع مؤسسات صينية، هي: جامعة الصين للبترول، الأكاديمية الصينية للعلوم، جامعة بكين للتقنيات الكيماوية، وصندوق التقنية في كوانجو، مفيدا أن هذه المشاريع تركز على تنفيذ أبحاث مشتركة في عمليات تكرير البترول وتقنياتها.

من ناحيته أوضح الدكتور محمد إبراهيم السويل رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، أن السعودية تعد الأولى في إنتاج البترول، بينما تعد الصين حاليا ثاني أكبر دولة في العالم من ناحية الطلب على الطاقة، ما يحفز لإقامة العديد من البحوث العلمية والتطبيقية المشتركة خصوصا في مجال تكرير البترول ومصادر الطاقة المتجددة وبعض المجالات ذات الاهتمام المشترك في مجال التقنية المتقدمة والتطوير العلمي، وهو ما ساهم في إرساء قواعد شراكة قوية بين المملكة والصين.

منشأة تغطية تابعة لشركة أرامكو السعودية

تراجع أرباح بنك «يو بي إس» السويسري للربع الثالث على التوالي

جنيف - «كونا»: اعلن بنك «يوبي اس» السويسري امس تراجع ارباحه خلال الربع الثالث من العام من 770 مليون دولار الى 644 مليونا في ثالث هبوط لارباح البنك منذ الربع الاول من العام والتي كانت 1103 ملايين.

ولفت البنك في تقريره الدوري الصادر عن مقره الرئيسي في مدينة «زيورخ» شمال شرقي البلاد الى ان قطاع اعمال البنوك الخاصة لم يتمكن سوى من تحقيق ارباح وصلت الى 280 مليون دولار فقط بعدما سجلت ارباحا قيمتها 865 مليون دولار.

وتراجعت ارباح قطاع ادارة الثروات الخاصة بنسبة 20 في المئة مسجلة 620 مليون دولار في معاملات المستثمرين من مختلف دول العالم و225 مليونا في السوق الامريكية وحدها.

وتراجعت كذلك ارباح قطاع ادارة الاصول المالية من 154 مليون دولار الى 132 مليونا. في المقابل تمكن البنك المصنف الاول سويسريا والثالث عالميا في مجال ادارة الثروات الخاصة من زيادة حصته في راس ماله الاساسي من 11.2 الى 1.9 في المئة وفق تعليمات اتفاقية «بازل 3» لحماية البنوك الكبرى من نتائج المعاملات المالية ذات نسب المخاطر العالية. وتعرض بنك «يوبي اس» لهزات عنيفة اثر الازمة المالية والاقتصادية العالمية قبل خمس سنوات واجه خلالها احتمالات الانهيار التام فتدخلت السلطات السويسرية لدعمه بنحو 65 مليار دولار على شكل قروض لتفادي زعزعة الاقتصاد القومي.

وتاثر البنك كذلك بالدعاوى القضائية التي رفعتها السلطات الامريكية ضده بتهمة تسهيل تهريب الثروات من الضرائب في حسابات سرية داخل سويسرا.

وتمكن البنك من ابرام تصالح مع السلطات الامريكية خارج نطاق القضاء بدفع غرامة فاقت 800 مليون دولار فضلا عن التزامه بالتعاون مع سلطات الضرائب الامريكية للكشف عن الثروات المهربة.

افتتاح ندوة تعزيز الأمن الغذائي الخليجي في سلطنة عمان

«كونا»: بدأت امس اعمال ندوة تعزيز الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تستمر يومين تحت رعاية وزير الزراعة والثروة السمكية العماني الدكتور فؤاد بن جعفر.

وتناقش الندوة التي تنظمها غرفة تجارة وصناعة عمان بالتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون سبل الارتقاء بمستوى الأمن الغذائي وتعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي والغذائي بدول المجلس. وقال رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة عمان رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي خليل الخنجي في كلمته ان الأمن الغذائي شكل محور اهتمام القطاعين العام والخاص بدول المجلس في السنوات الأخيرة خاصة في ظل تداعيات الاحتباس الحراري عالميا على القطاع الزراعي والثروة المائية وارتفاع أسعار السلع بسبب زيادة الطلب العالمي.

وأشار الخنجي الى تقرير منظمة الأغذية والزراعة الذي يوضح أن هناك 22 بلدا مهددا بالمخاطر من الجوع المزمن بأكبر من 30 في المئة من عدد سكانها لكونها دولا مستوردة للأغذية والوقود مؤكدا أن الزيادات في الأسعار بإمكانها أن تحدث آثارا سلبية على الأسر الفقيرة التي تنفق جزءا كبيرا من مدخولاتها على الأغذية الأساسية.

واكد أن دول المجلس تبذل جهودا مكثفة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وأهمها الاستثمار في البلدان التي تتمتع بفوائض في الأراضي الزراعية وإقرار المشاريع المشتركة في مجال الزراعة والمياه والثروة السمكية بالاضافة الى العمل على تحقيق الأمن الغذائي معتمدة في ذلك على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة.

وحث الخنجي المشاركين في الندوة على البحث حول التصورات والمرئيات التي تفضي الى تعزيز وتقوية دور القطاع الخاص في الأمن الغذائي الخليجي والاتفاق على مفهوم خليجي موحد للأمن الغذائي ووضع رؤية واضحة لتبني استراتيجية مشتركة.

ودعا الى اهمية التركيز على تنفيذ الأمن الغذائي النسبي الذي يركز على تامين المواد الغذائية الرئيسية كالحبوب والقمح والأرز والبقوليات والدخول في مجالات الاستثمار الزراعي في الخارج من خلال اتفاقيات حكومية تؤمن الضمانات اللازمة من خلال الشركات الخليجية القائمة.

غرفة الرياض تناقش محاور الملتقى العقاري الحادي عشر

عقدت اللجنة العقارية بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض اجتماعها الدوري برئاسة رئيس اللجنة عضو مجلس الإدارة حمد بن علي الشويعر، بحضور أمين عام الغرفة الدكتور محمد الكثيري، وذلك بمقر الغرفة بالرياض.

وجرى خلال الاجتماع استعراض محاور الملتقى العقاري الحادي عشر المزمع عقده خلال الربع الأول من العام 2014م.

وأوضح رئيس اللجنة عضو مجلس الإدارة حمد بن علي الشويعر أن الاجتماع بحث ضوابط البناء، والتوصية بالكتابة لأمانة منطقة الرياض بخصوص ما يتم تطبيقه حول ضوابط البناء في الشارعين عرض 30 مترًا، و 36 مترًا، إلى جانب إقرار التنسيق مع إدارة مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء لعقد ورشة عمل فيما يخص الجانب العقاري ودعوة المهتمين لذلك، والكتابة بمقترحات اللجنة للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بشأن نظام المدن العمالية.

وأفاد أن اللجنة أقرت عقد اجتماع استثنائي لمناقشة مشاريع وزارة الإسكان والرفع بمقترحاتها لوزارة الإسكان بشأن ذلك، مبينا أنه فيما يخص المساهمات العقارية أقر الاجتماع الرفع بعدد من المقترحات الخاصة بتفعيل المساهمات العقارية إلى مجلس الغرف السعودية، كما أوصت اللجنة برفع مقترحاتها بشأن المعوقات التي يواجهها المستثمرون العقاريون في البلديات إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية.

المنتدى العربي الثاني لاسترداد الأموال المنهوبة يصدر توصيات في ختام أعماله بمراكش

الرباط - «كونا»: رحب المشاركون في أعمال الدورة الثانية للمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة بانشاء مجموعات العمل المعنية باسترداد الأموال في العديد من الدول. وشدد المشاركون في بيان صدر في ختام المنتدى الليلة الماضية على اهمية التواصل بين وحدات التحقيقات المالية وغيرها من هيئات التحقيق لاسترداد الأموال المنهوبة من دول الربيع العربي.

ودعوا مبادرة استرداد الأموال المنهوبة «ستار» الى العمل مع الدول المستفيدة من استرداد الاموال على تطوير تقييمات الاحتياجات الخاصة بكل دولة على حدة وبرامج عمل تمتد لسنوات بخصوص المساعدة الفنية وبناء القدرات في تلك الدول. وأكدوا أهمية مراجعة العديد من الدول لقوانينها بقصد الاستفادة من الممارسات الجيدة بالدول الأخرى وضمان عملها بدقة وفعالية وكفاءة في مجال استرداد الأموال.

وطالب المشاركون دول مجموعة الثماني بالانتهاء من المقترحات المتعلقة بترجمة الأسماء العربية الى اللغات الأجنبية وتبادل الخطوات العملية مع باقي اعضاء المنتدى. وشددوا على أهمية اشراك القطاع الخاص في الحوار المستقبلي حول الجوانب المتعلقة بالشفافية في استرداد الأموال اضافة الى الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في محاربة الفساد والمساعدة في جهود استرداد الأموال اضافة الى ضرورة تعزيز جهود استرداد الأموال من خلال العمل المشترك وتضافر الجهود. واعربوا عن التزامهم بخطة عمل شراكة «دوفيل» لاسترداد الأموال والتي تم الاتفاق حولها في سنة 2012 مؤكدين ضرورة فهم التدابير القانونية لمختلف الدول من خلال نشر ادلة استرداد الأموال التي اصدرتها العديد من الدول ومواصلة تشجيع اعضاء المنتدى الذين لم يقوموا بعد باصدار هذه الأدلة على الانتهاء منها بما في ذلك الدول التي تسعى الى استرداد أموالها المنهوبة.

العبار: بيع المشروع.. يراعي الأسعار المحلية

«إعمار» تعيد رسم ملامح وسط مدينة أربيل بـ3 مليارات دولار

كشفت شركة «إعمار» الإماراتية للتطوير العقاري عن إطلاقها رسمياً لمشروع وسط مدينة «أربيل» العقارية، لتعيد بذلك رسم ملامح وسط المدينة باستثمارات تصل قيمتها إلى 11 مليار درهم أي ما يقارب «3 مليارات دولار».

وقال محمد العبار، رئيس مجلس إدارة اعمار العقارية إن مشروع الشركة في أربيل سيمول بثلاثة أساليب هي الموارد الذاتية للشركة، والاقتراض من البنوك، واستخدام عوائد المبيعات في المشروع لتمويل بناء المراحل اللاحقة.

وأضاف العبار في مقابلة خاصة مع «العربية» إن أسعار المساحات السكنية والمكتبية ستراعي الأسعار الحالية في سوق الاقليم الكردي وقد تكون اعلى منها بقليل بسبب ارتفاع تكاليف المشاريع التي تطورها اعمار حيث تحرص على خلق مشاريع متكاملة بالخدمات وتنهيها بتشطيبات عالية.

وتوقع بدورة أن يتم انجاز المشروع خلال 5 سنوات مدفوعا بالنمو الإقتصادي لاربيل و البالغ 10 في المئة .

فيما أكد أن استثمارات الشركة بالإقليم لاقت دعماً حكومياً قوياً، لافتاً إلى أن الشركة تسعى لتطوير مجمع متكامل للسياحة والأعمال لتلبية الطلب على المتزايد على الوحدات السكنية والتجارية للإقليم.

وقال العبار يعد المشروع خطوة غير مسبوقة على مستوى مشاريع الحياة العصرية الراقية في المدينة، التي تعتبر من أقدم المدن المأهولة بالسكان على مر التاريخ، ليكون جسراً يربط بين ماضيها المجيد ومستقبلها المشرق.

وأضاف، يمثل المشروع مجمعاً عصرياً متكاملاً يعيد رسم ملامح الوسط الجديد لمدينة أربيل، ويمتد على مساحة 541 ألف متر مربع «أكثر من 133 فداناً»، ويوظف الإمكانات التطويرية الاستثنائية التي تتمتع بها شركة «إعمار العقارية».

من جهة أخرى، قال نيجيرفان بارزاني، رئيس وزراء إقليم كردستان العراق في كلمته التي القاها خلال الحفل الذي اقيم بهذه المناسبة في مدينة اربيل يوم أمس الأحد إن إطلاق هذا المشروع الكبير في المدينة يعد دليلاً واضحاً على قدرتها على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وأشار إلى أن مشروع وسط مدينة اربيل بعد اكتماله سيصبح من اكبر المشاريع العقارية في الإقليم وفي العراق والمنطقة بشكل عام، معربا عن ثقته بقدرة شركة «إعمار» الإماراتية في تطوير نموذج ابتكاري ناجح استنادا لتجربتها العملية المبهرة في بناء برج خليفة ووسط مدينة دبي.

مجموعة «اتصالات» تعلن عن نتائج الربع الثالث من العام 2013

- الإيرادات 9.6 مليارات درهم بزيادة قدرها 20 في المئة
- نمو الإيرادات الموحدة للمجموعة وازدياد عدد المشتركين والأرباح التشغيلية

أعلنت امس مجموعة اتصالات، إحدى شركات الاتصالات الرائدة في الأسواق الناشئة ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، عن نتائج الربع الثالث من عام 2013، حيث سجلت المجموعة زيادة في الإيرادات الموحدة والارباح التشغيلية وعدد المشتركين في الاسواق التي تتواجد فيها.

وأشار عيسى السويدي، رئيس مجلس إدارة اتصالات، أن الأداء المتميز لاتصالات الامارات والأداء الإيجابي للمجموعة من أبرز العوامل التي ترجمت من خلال نتائجنا القوية خلال الربع الثالث من العام الحالي.

وأضاف السويدي قائلاً: «تظهر هذه النتائج اننا لم نحافظ على المشتركين لدينا فحسب، بل قمنا بجذب المزيد من المشتركين الجدد، كما تؤكد اننا قد قمنا باتخاذ القرارات الاستراتيجية الصحيحة لتعزيز تركيزنا على تجربة العملاء والمشتركين ضمن اطار خططنا طويلة الأمد وسياسة التنويع والتعزيز التي نتبعها، علاوة على جهودنا الرامية إلى توفير أحدث الابتكارات والحلول للمشتركين على الدوام، والاستثمار في الخدمات الجديدة الذكية ذات القيمة المضافة.»

واختتم السويدي قائلاً: «إن اتصالات تخطو خطوات واثقة إلى الأمام ونحن اليوم على أتم الاستعداد للانتقال إلى العصر الرقمي الجديد. ونعد المشتركين والمساهمين باننا مستمرون في اكتشاف حلول وطرق جديدة تساعدهم على العيش والعمل والاستمتاع بالحياة على نحو أفضل، والمساهمة في تسريع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة وكافة المجتمعات التي نتواجد فيها.»

هذا وقد ارتفع عدد المشتركين الكلي لمجموعة «اتصالات» ليصل إلى 144 مليون مشترك بنهاية سبتمبر 2013 وذلك يمثل نموا بنسبة 11 في المئة مقارنة بالعام السابق.

وفي الإمارات، زادت قاعدة المشتركين لتصل إلى 10.2 مليون مشترك، ممثلة بذلك زيادة سنوية بنسبة 14 في المئة . وقد ارتفع عدد المشتركين بالهاتف المتحرك إلى 8.3 ملايين مشترك ليمثل زيادة سنوية بنسبة 17 في المئة كنتيجة للحملات الترويجية الناجحة وإطلاق المنتجات والخدمات الجديدة. هذا وقد ارتفع عدد المشتركين بخدمة النطاق العريض الثابتة بنسبة 12 في المئة ليصل إلى 0.9 مليون مشترك.

وفي قطاع إفريقيا، ارتفع عدد المشتركين إلى 12 مليون مشترك بنهاية سبتمبر2013، وتمثل هذه الزيادة نموا سنويا بنسبة 6 في المئة . اما في قطاع آسيا، وصل العدد الكلي للمشتركين إلى 36.5 مليون مشترك بنهاية سبتمبر2013، بزيادة مقدارها 28 مليون مشترك نتيجة لدمج الأعمال في باكستان بداية من 1 يناير 2013.

كما حققت المجموعة خلال الربع الثالث من عام 2013 زيادة في الإيرادات الموحدة بلغت 9.59 مليارات درهم لتمثل زيادة بنسبة 20 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

- النمو في الأسواق يعود إلى ازدياد استخدام الإنترنت عبر الهواتف المتحركة وازدياد حجم البيانات

اتصالات etisalat
شعار اتصالات